ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

المجلة التاريخية الجزائرية

ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664

المجلد:06، العدد:02 (2022)، ص454-471

العنف والمرأة الجيجلية من خلال سجل مراسلات ضباط المكتب العربي 1868-1873م

Violence and the Djidjelli woman through the correspondence record of the officers of the Arab office 1868-1873

هشام بهلول
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (الجزائر)
Hichou84@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2022/09/01
تاريخ القبول:
2022/09/27

الكلمات المفتاحية:
- ✓ المرأة الجيجلية
- ✓ العنف
- ✓ المكاتب العربية
- ✓ المراسلات

الملخص:

تعتبر الوثائق الأرشيفية وخاصة سجلات مراسلات ضباط المكاتب العربية من المصادر التاريخية الغنية بالمادة العلمية التي تخدم تاريخ الجزائر، فهي تؤرخ لمواضيع كثيرة خلال الفترة الاستعمارية، ومن بينها تاريخ المرأة وفاعليتها في المجتمع الجزائري. تعد دائرة جيجل الاستعمارية من المقاطعات الإدارية التي حظي مجتمعها باهتمام كبير من قبل السلطات الاستعمارية، وباعتبار المرأة عضو فاعل في المجتمع الجيجلي نجدها حاضرة في الكثير من المراسلات الواردة بتلك السجلات. ولعل من أبرز المواضيع المتعلقة بالمرأة والمتناولة في تلك المراسلات موضوع العنف، فالمرأة في جيجل في أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم تكن بمعزل عن الممارسات العنيفة للمجتمع بجيجل، فنجدها ضحية بعض التصرفات الشنيعة النابعة عن نزعة ذكورية مقيتة، كما نجدها في صورة أخرى نقيضة تماما للصورة الأولى ترتكب ممارسات عنيفة تصل حد الإجرام.

Article info

Received:
01/09/2022
Accepted:
27/09/2022

Key words:
- ✓ Djidjelli Women
- ✓ violence
- ✓ Arab offices
- ✓ correspondence

Abstract:

The correspondence records of the officers of the Arab offices are chronicles many topics in the colonial period, among them is the history of women and their effectiveness in Algerian society. Djidjelli district also received the attention of the French colonizer, as a woman is an active member of the Djidjelli society, we find her present in many of the correspondences received in those records, perhaps one of the most prominent issues related to women and addressed in these correspondences is the issue of violence, Women in the late second half of the nineteenth century were not isolated from the violent practices of society in Djidjelli, We find her the victim of some heinous behavior stemming from a despicable masculinity, We also find women committing violent practices that reach the point of criminality.

مقدمة

تعد مراسلات ضباط المكاتب العربية من بين أكثر الوثائق الأرشيفية غنى بالمعلومات التاريخية التي تغطي الفترة الكولونيالية بالجزائر، فزيادة عن كونها تطلعنا على السياسة الإدارية الفرنسية في المنطقة فهي كذلك تؤرخ للكثير من الأحداث والظواهر التاريخية، وربما كانت المصدر الوحيد لبعض التواريخ والأحداث سيما المتعلقة منها بالتاريخ المحلي. إن المطلع على السجلات التي دونت على صفحاتها مسودات الرسائل والردود عليها من طرف ضباط المكاتب العربية يدرك حجم الكم الهائل من المعلومات الواردة بها، كما يلتمس التنوع في المواضيع المعالجة والمرتبطة بقضايا الحياة اليومية لدى الأهالي.

اتسمت المراسلات المتعلقة بالمرأة في السجل الذي قمت بدراسته بالتطرق لقضايا العنف الاجتماعي بشقيه المادي والمعنوي، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الوظيفة الإدارية التي دوّن من أجلها السجل، يمكن القول إن السجل الدي بين أيدينا هو ديوان شكاوى وعرائض كان يتلقاها قوّاد الأعراش والقضاة وضباط المكاتب العربية بجيجل. **فما أبرز قضايا العنف المتعلقة بالمرأة؟ وكيف صورت لنا تلك المراسلات المرأة الجيجلية وفاعليتها في المجتمع؟ وما أبرز مظاهر العنف الاجتماعي وعلاقته بالمرأة الجيجلة؟ وكيف عولجت تلك المشكلات من قبل السلطة الرسمية؟**

تنضوي هذه الدراسة تحت التاريخ المحلي، إذ تطلعنا على جانب مهم من التاريخ الاجتماعي لأعراش دائرة جيجل الاستعمارية، وهي بصورة أخرى جزئية تساهم في بناء التاريخ الوطني، ومن هنا تتبين لنا أهمية الموضوع والاشكالية التي يعالجها، إذ سلكت في طريقي للإجابة عنها المنهج الإحصائي، كما قمت بتحليل فحوى الرسائل مستعينا بمصادر ومراجع ذات علاقة بالموضوع.

2.دراسة وصفية للسجل

ضم سجل مراسلات ضباط المكتب العربي بجيجل بين سنتي 1868-1873م أوامر وتعميمات من طرف الحاكم العام أو حاكم قسنطينة، ورسائل موجهة إلى قوّاد الأعراش وشيوخ الفرق والقضاة من طرف ضباط المكتب، بلغ عددها جميعا ألفين وأربعمئة وسبعة وستين مراسلة (2467). جاءت في قضايا مختلفة ومتنوعة. ففيها أحكام قضائية واشعارات بتنفيذ تلك الأحكام، وطعون من طرف أهالي جيجل عن طريق شيوخ الأعراش، أو عن طريق ضباط المكتب، وفيها شكاوٍ جرّاء جور شيوخ الأعراش وممارساتهم التعسفية تجاه الأهالي، وكذا استدعاءات لمختلف أفراد المجتمع. وما تجدر الإشارة إليه في هذا الموضع أنه ورد عدد معتبر من المراسلات التي تناولت قضايا متعلقة بالمرأة. فنجد السجل يحتوي على حوالي مائة و إحدى عشر مراسلة (111) تناولت مواضيع متعلقة بالمرأة، من مجموع ألفين وأربعمئة وسبعة وستين مراسلة (2467)، أي أن قضايا المرأة الواردة في السجل تقدر بنسبة أربعة فاصل خمسة بالمئة (04,49 %) من مجمل القضايا المختلفة، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع بعض المواضيع الأخرى، والمنحنى التالي يبين وتيرة

المراسلات المتعلقة بقضايا المرأة خلال الفترة الممتدة من فيفري 1868 إلى غاية أوت 1873، كما تبين الدائرة النسبية التي تليه نسبة الرسائل الممثلة لكل موضوع من تلك المواضيع من مجمل قضايا المرأة.

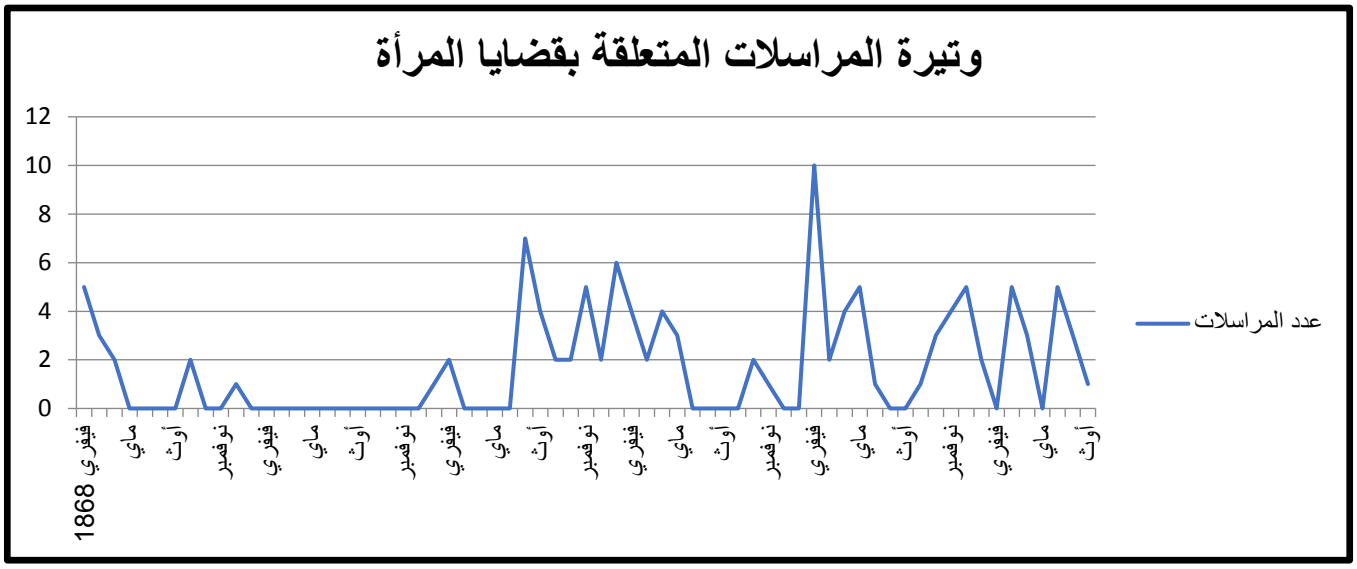

الشكل رقم (1): منحنى بياني يوضح وتيرة المراسلات المتعلقة بقضايا المرأة خلال الفترة الممتدة من فيفري 1868 إلى غاية أوت 1873.

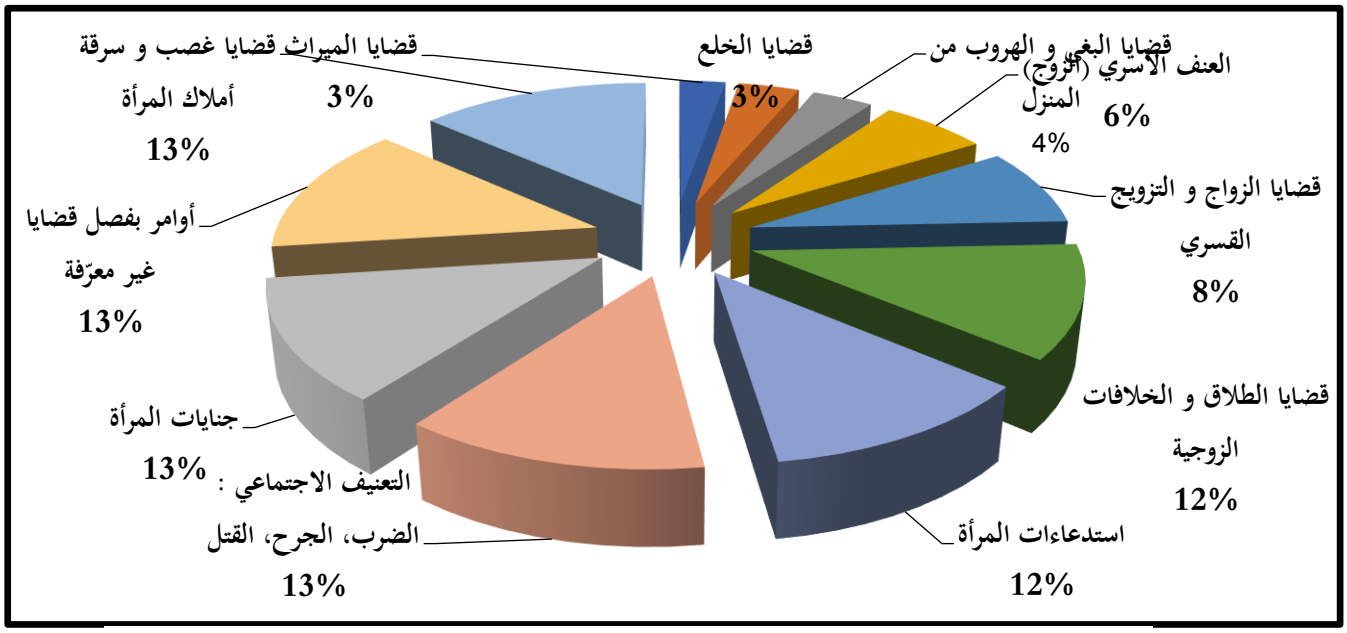

الشكل رقم (2): دائرة نسبية تمثل نسب مواضيع المراسلات المتعلقة بالمرأة

عرفت وتيرة الرسائل الواردة في سجل مراسلات ضباط المكتب العربي بجيجل عدم استقرار وتباين ملحوظ طيلة الست سنوات التي يغطيها السجل، وهذا التباين ربما ناتج عن الأوضاع السياسية والأمنية بالمنطقة من جهة وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ومن جهة أخرى على التشريعات والقوانين الصادرة عن السلطة الاستعمارية. فبينما لم يحتفظ السجل ولو برسالة واحدة متعلقة بالمرأة طيلة

أشهر سنة 1868 وكذا بين شهري مارس وجوان من سنة 1870، وهي فترة عرفت استقرار نسبي في منطقة جيجل، نجد الرسائل المتعلقة بالمرأة تصل إلى أقصاها مطلع سنة 1872 وهي السنة التي تلي سلسلة الثورات التي عرفتها منطقة جيجل، مع انقطاع بين شهري جوان إلى سبتمبر من سنة 1871، أي زمن الثورات بالضبط.

أما فيما يخص طبيعة المواضيع التي عالجتها الرسائل المتعلقة بالمرأة في جيجل نجد أن أكبر نسبة لتلك المواضيع تتمثل في العنف الممارس ضد المرأة من طرف مختلف أفراد المجتمع بشقيه المادي والمعنوي، كما يشغل موضوع العنف الذي مارسته المرأة الجيجلية كذلك النسبة نفسها، وبالقدر نفسه من المراسلات نجد رسائل أخرى هي عبارة عن أوامر لحل مشاكل المرأة واستدعاءات لها من طرف ممثلي السلطة الفرنسية بالمنطقة.

3.العنف الجسدي ضد المرأة الجيجلية

قبل الخوض في تفاصيل الوقائع التي تعرضت فيها المرأة الجيجلية للعنف بشقيه المادي والمعنوي (الرمزي)، وجب علينا أولا الإحاطة بمفهوم العنف وأنواعه حتى يتسنى لنا الإلمام الجيد بالموضوع، **فما معنى العنف؟ وما هي أنواعه؟**

1.3.تعريف العنف

يعتبر مصطلح العنف من بين أكثر المصطلحات جدلا بين الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية، فبالرجوع إلى الدراسات التي اِهتمت بالعنف كظاهرة اجتماعية ذات بعد إنساني نجد الكثير من التعاريف المختلفة التي حاولت ضبط مفهوم العنف، وذلك راجع إلى تشعب الميادين التي يحتويها من جهة، ولتنوع مقاربات الباحثين واختلاف تخصصاتهم ومنطلقاتهم وخلفياتهم الفكرية والمنهجية من جهة أخرى، لذلك من الصعب إيجاد تعريف موحد لمفهوم العنف[1]. مع ذلك نورد تعريفين واسعين للعنف، بغية تقريب الصورة العامة لمفهوم العنف، والتي لا يخرج عن إطارها هذا البحث وجزئياته.

يرى كل من T. Gurr وH. Graham عالمي اجتماع أمريكيين أن العنف: "...**سلوك يميل إلى إيقاع أذى جسدي بالأشخاص، أو خسارة بأموالهم، وبغض النظر عن معرفة ما إذا كان هذا السلوك يبدي طابعا جماعيا أو فرديا...**"[2]. بينما سلك عاطف عدلي في تعريفه للعنف منحى آخر فجعله: "...**صورة من التفاعل الإنساني يؤدي إلى الأذى الذي يصيب الجسد والنفس أو كليهما، ويسبب ضررا قد يؤدي إلى القتل، ويكون موجها إلى الإنسان أو الحيوان أو الممتلكات، سواء كان ذلك عمدا أو مصادفة...**"[3]. فبالنظر إلى التعريفين السابقين يتبين لنا:

- إن العنف سلوك إنساني ينتج عنه إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي أو المادي بالأشخاص أو ممتلكاتهم، وكذا بالحيوان.
- لا تهم النية في هذا السلوك كما لا يهم عدد الفاعلين له.

وبناء على ذلك يمكن القول إن العنف له صور وأشكال متعددة، منها ما هو معنوي غير ملموس، ومنها ما هو مادي تظهر أثاره على الجسد الإنساني والممتلكات والحيوان. ومن هذا المنطلق حاولت تصنيف الرسائل المتعلقة بالمرأة الجيجلية، ومعالجة مادتها في سياقها الزماني الذي كتبت فيه، ووظيفتها الإدارية المنوطة بها.

2.3.الضرب

جاءت العديد من المراسلات التي احتواها السجل بتفاصيل وقائع حول العنف الجسدي الممارس ضد المرأة بجيجل، ومن بين تلك التفاصيل ما حملته الرسالة الموجهة إلى القايد[4] سعيد بن منيع، حيث ورد فيها أن شيخ أولاد محمد[5] المدعو "**أحمد بن سليمان**" قام بضرب زوجة أخيه بفأس. وردت الرسالة كأمر للقايد بإرسال الضحية بعد امتثالها للشفاء للتحقيق في تفاصيل القضية، كما نبهت الرسالة ذاتها إلى ضرورة إعلام ضابط المكتب وارسال الشهود إليه في حالة ما إذا توفيت الضحية[6]. أو كتلك الرسالة الواردة على القايد "**مسعود بن الطاهر**"، يأمره فيها ضابط المكتب بالنضر في قضية زوجة شخص يسمى "**علي بن محمد**" التي تدعي بأن "**عمر بن سعيد**" ضربها، ثم أكد له على ضرورة الرّد بتقرير حول هذه القضية وتبيانها[7]. تؤكد شهرزاد واضح أن تعدي أفراد العائلة من إخوة الزوج وأبيه كان أمرا شائعا في القبائل المجاورة لمنطقة جيجل بداية الفترة الاستعمارية، إلى درجة أنهم كانوا يرونه حقا لهم، والمرأة كانت تتحمل ذلك خوفا من الطرد أو الطلاق[8].

أخذت المسائل المتعلقة بالتعنيف الجسدي للمرأة بعين الاعتبار من قبل ضباط المكتب العربي بجيجل، سواء كان فاعلها الزوج أو غيره، إذ تم السعي بجدية من أجل البث فيها في أقرب وقت ممكن، حيث تطلعنا الرسالة التي وجهت إلى نائب قايد وطية جيجل[9] الذي كان ينوب عن القايد بسبب غيابه عن العرش، يأمره فيها بأخذ مبلغ مقدر بـ "**ثلاثة دورو**" من الجاني المدعو صالح بن أحمد و يدفعه إلى الضحية "**رقية بنت مبارك**"، كتعويض بسبب الجرح الدي سببه لها، ورغم خلو الرسالة من عبارات التأكيد على ضرورة الإسراع في تنفيذ الحكم، إلا أن عدم انتظار عودة القائد والأسلوب الموظف في الرسالة يدل على جدية الموقف، إذ كان التعبير صارمًا تتخلله كلمات و مصطلحات جادة[10].

لم تقتصر الشكاوى المتعلقة بالعنف الممارس ضد المرأة على أقارب الزوج والغرباء فقط، بل جاءت في بعض الأحيان جرّاء الممارسات العنيفة من طرف الزوج نفسه. فهذا أمر موجه إلى القايد بلقاسم بإذن ضابط المكتب العربي ليتحقق من صحة المعلومات الواردة في شكوى السيدة المسماة حفصة بنت بلقاسم الخطابي تجاه زوجها عيسى بن عاشور الذي قام بضربها[11]. أو كتلك الرسالة المؤرخة بيوم 21 سبتمبر 1870 الموجهة من طرف ضابط المكتب إلى القايد نفسه تحثه على الإخبار بقضية حفصة بنت بلقاسم الخطابي التي اشتكت بأن زوجها قام بضربها[12]. إن تكرر شكاوى المرأة الجيجلية المتعلقة بتعنيف الزوج لها في هذا الوقت بالذات تدل على بداية انتفاض ضد النظام الأبوي التقليدي في المجتمعات القبلية. إذ أن هذا الأخير بدأ يتصدع مع

قانوني 1863م و1873م اللذين يكرسان النظام الكولونيالي القائم على هدم البنى الاجتماعية السابقة للاستعمار وتشكيل الملكية الفردية على حد تعبير محمد حمداوي[13].

الجدير بالملاحظة أن الرسائل الصادرة عن المكتب العربي لم تكن شكاوى الضحايا فقط، بل فيها ما هو أمر إعادة النظر في بعض قضايا العنف من قبل ضباط المكتب، وعلى سبيل المثال لا الحصر المراسلة المؤرخة في 18 ديسمبر 1872م الموجهة لقاضي جيجل بأمر اليوطنة المكلف بتسيير شؤون المكتب، والتي جاء نصها مخبرا القاضي بتسريح المدعو صالح بن عبد الله من عرش بني عمران من السجن، وتوجيهه إلى القاضي مع زوجته لإعادة النظر في قضيتها المتمثلة في ضربه لزوجته. أمر الضابط قاضي جيجل بإعادة النضر في القضية وإصدار الحكم في حق المتهم، ثم إعلامه بالحكم النهائي[14].

يبدو أن اهتمام ضباط المكتب العربي بجيجل بقضايا العنف الممارس على المرأة لم يتوقف عند حد أمر القضاة وشيوخ الأعراش بضرورة الفصل فيها، بل أحيانا تجاوزه إلى تتبع القضايا عن كثب في صورة ملحة على الفصل فيها في أقرب وقت ممكن، وأحيانا قد يتعرض شيخ العرش أو قاضي المحكمة بالمنطقة إلى التوبيخ من قبل ضابط المكتب العربي بسبب مماطلته في الفصل في بعض القضايا أو اهمالها، وهذا ما نجده في الحالة السابقة، كما اطلعتنا رسالة ثانية موجهة لقايد بني عمران تحمل توبيخًا للقاضي من طرف ضابط المكتب العربي لعدم إرساله المتهم السالف الذكر مع زوجته من أجل المثول أمام القاضي.

إن المطلع على هذه الرسالة يلتمس تمهّل في تحميل القاضي المسؤولية مباشرة. بل يمكن القول إن صاحب الرسالة قد منح فرصة لقايد العرش، إذ استفسر عن سبب امتناعه عن إرسال المتهم مع زوجته، ثم نبهه على أنهما لم يقوما بالتحدث في السبب الذي أخر إرسال المتهم، وفي الوقت نفسه أمره بإرساله إلى المكتب بمفرده ليعاقبه إن امتنع عن الالتحاق بالمحكمة من أجل المثول أمام القاضي. وأكد في رسالته مرة أخرى على ضرورة إرساله فورا، وهذا اثبات آخر على مدى اهتمام الضباط بقضايا العنف الممارس على المرأة وضرورة الفصل فيها[15].

3.3.القتل

تجاوز العنف الممارس على المرأة من قبل زوجها حد الضرب، حيث بلغ أحيانا القتل، هذا ما يبينه التعميم الموجه لكافة القيّاد، من أجل البحث عن المدعو عمر القابيل الهارب، حيث وقع عليه الاتهام بقتل زوجته[16]، ورغم المجهودات المبذولة من طرف القياد في سبيل تطبيق أوامر ضباط المكتب العربي بجيجل بقيت بعض القضايا المتعلقة بجرائم القتل في حق المرأة مبهمة وغير مكتملة، فهناك جريمة قتل كانت الضحية فيها امرأة من دوار أم ثلاثين مسماة "**أمنة بنت ساعد**". رغم المساعي المبذولة لم يتم التعرف على الجاني، ويبدو أن الكماندة المسؤول عن دائرة جيجل في تلك الفترة قد أزعجه الأمر، إذ بعث برسالة إلى القايد بلقاسم يحثه فيها على ضرورة التحقيق في القضية، ويؤكد له على وجوب كتابة تقرير مفصل حول القضية بعد الاستماع إلى كافة الشهود، والاستماع لكل من يجب الاستماع إليه[17].

كانت الاستجابة لأمر الكماندة سريعة، فصدرت رسالة آخرى عن المكتب العربي بإذن القبطان المسؤول عن المكتب بعد يومين فقط من تاريخ الرسالة الأولى الموجهة للقايد بأمر الكماندة، وكتبت هذه الرسالة الثانية كرد موجه للقايد بلقاسم حول استجابته السريعة لأوامر الكماندة، لكن هذه المرة بأمر ضابط المكتب العربي؛ إذ أخبره فيها أنه قد تم التحقيق مع الأشخاص الذين أرسلهم إلى المكتب، وملاقاة الكثير من الأشخاص الذين كانوا محل شك أو رجح أنهم عاينوا الجريمة أثناء وقوعها. إلا أن النتيجة كانت سلبية، ولم يستطع جمع الأدلة الكافية حول الجريمة، وهذا ما جعله يقوم بتسريح أولئك الأشخاص والانتظار إلى غاية جمع الأدلة الكافية[18].

الحقيقة أن هذه القضية لم تطوى بسهولة؛ إذ لقيت عناية واهتماما من قبل الضابط المسؤول على المكتب، فنجد هذا الأخير قد وجه رسالة ثانية في الشهر نفسه إلى قايد بني عمران الجبالة يخبره فيها بقدومه يوم غد إلى دوار أم ثلاثين من أجل إعادة النظر في حيثيات الجريمة، وأعلمه أنه وجه إليه اليوطنة الذي عين جديدا في المكتب، وذلك من أجل إعداد صورة للضحية والإشراف على أمور أخرى في إطار التحقيق، وأوصاه بخدمته ومرافقته شخصيا إلى محل الجريمة، وأن يكون منه ببال، لكنه لم يلبث طويلا وأردف على هذا الأمر برسالة أخرى مؤرخة في اليوم ذاته بأن طارئًا منعه من القدوم إلى الدوار، وقد أرسل له المترجم الرسمي ليشتغل مع السيد اليوطنة، وذلك لخبرته في هذا الميدان[19].

ورد تعميم بتاريخ 02 جانفي 1871م بأمر من الكماندة يحث فيه كافة قياد جيجل على البحث عن رجل يدعى الحاج علي ولد قنبر، حيث فر هذا الأخير من مقاطعة مستغانم وقد وقعت عليه تهمة قتله لزوجة والده[20]، وربما يكون حسب الرسالة قد استقر به الأمر في أحد أعراش جيجل. وبعد انقطاع للمراسلات الواردة في قضايا العنف ضد المرأة لمدة تقارب السنة[21]، أي بتاريخ 05 فيفري 1872م تلقى قائد بني يدر إشعارًا من طرف ضابط المكتب العربي يعلمه فيه أن جوابه السالف حول مقتل مسعودة بنت أحمد من أولاد عمر فيه نظر، وذلك أن الجواب الوارد من قائد بني يدر قد ألقى التهمة على الرجل المسمى الحاج سعيد، لكن تقرير الطبيب المكلف بتشريح الجثة من قبل ضابط المكتب لم يتبين له شيء، ولم يتمكن من الوصول إلى إثبات بأن المرأة مقتولة –أصلا – أم لا[22].

لقيت جرائم القتل المرتكبة ضد المرأة اهتماما بالغا من قبل ضباط المكاتب العربية في مختلف الأعراش والدواوير بجيجل، وكثيرا ما كان هناك اصرار وضغط ممارس من طرف الضباط على القيّاد والشيوخ ليسعوا جاهدين من أجل كشف الحقيقة في تلك الجرائم، ومن أمثلة ذلك القضية التي حملت تفاصيلها الرسالة المتمثلة في رد عن جواب شيخ أولاد عسكر، حيث ورد في هذه الرسالة أن جواب الشيخ في شأن مربوحة بنت مبارك التي وجدها منخنقة قد وصل إلى ضابط المكتب العربي، لكن هذا الأخير أمر شيخ أولاد عسكر بتوضيح مجريات القضية، كما أكد على ضرورة إرسال جزء القماش الذي خنقت به كدليل على الجريمة، وأردف على

ذلك يعاتبه على تأخره في ارسال الخبر، وأكد على ضرورة إرسال الخبر فورا في حالة وقوع جريمة مثل هذه مرة أخرى، كما أمره بإرسال جثة الضحية وكذا إرفاقها بتقرير مفصل حول ملابسات القضية[23].

رغم أن بعض القضايا الواردة في مراسلات ضباط المكتب العربي بجيجل كانت المرأة ضحية فيها، إلا إنه لا يمكن تفسيرها بعنف ممارس تجاهها، أو على الأقل لا يمكن الجزم بأنه ضرر ملحق بنية العنف، فالرسالة الموجهة لقائد عرش بني فغال تعلمنا بإصابة امرأتين بعيارين ناريين حينما كانتا في إحدى الدور بالعرش، لكن ضابط المكتب العربي برر ذلك بعد التحقيق في القضية بأن إطلاق النار كان خطأً، رغم إقراره بأن المسألة تعد مصيبة بحق، وأردف على التأسف بأمر آخر مفاده إن اشتد المرض بالمرأتين يجب على قايد العرش إرسالهما الى المكتب[24].

الحق أن بعض الجرائم التي طالت المرأة الريفية بجيجل خلقت نوعا من حالات الاستنفار لدى السلطة الرسمية في المنطقة، وحتى لا نبتعد كثيرا عن الواقع المعاش في تلك الفترة نورد ما جاءت به الرسالة الموجهة لقايد بني عافر، يأمر فيها ضابط المكتب العربي القايد بإرسال شريط "**الديس**"[25] الذي وجد في جِيد زينب بنت أحمد وهي جثة هامدة، ويبدو جليا أن من وقعت عليه التهمة هو زوجها. وفي الرسالة نفسها أمر آخر بتوجيه زوج الضحية المدعو محمد بن عياش العافري إلى المكتب، وأمره كذلك بتزويد الرجل مؤونة خمسة عشر يوما. كما سبق وأشرنا، يبدو واضحا أن ضابط المكتب العربي كانت نيته حبس زوج الضحية، والمدة ستكون خمسة عشر يوما. وفي الشطر الثاني من الرسالة أمر آخر بإرسال "**الوقاف**" الذي وجد جثة المرأة، وكذا أمر بإعلام الضابط بأسماء أفراد عائلة الضحية من أولاد حاية الذين منعوا شيخ الدوار والوقّاف من ارسال جثة الضحية إلى جيجل، ختمت الرسالة بعبارة الحزم في تنفيذ الأوامر والاسراع في تنفيذها[26].

4. العنف المعنوي (الرمزي) الممارس على المرأة بجيجل

1.4. التهديد بالتصفية الجسدية

لم يكن العنف المعنوي الممارس على المرأة الريفية بجيجل أقل خطورة من العنف الجسدي، ولذلك أخذت الشكاوي المتعلقة بهذا الصنف من العنف بعين الاعتبار، فهدا قايد وطية جيجل يتلقى تحذيرًا كتابيًا مفاده أن المرأة المسماة الزهرة بنت مبارك بوقرمة المعمراتنية – نسبة إلى عرش بني عمران– تلقت تهديدا بالتصفية الجسدية من قبل ابن عمها المدعو مبارك بوقرمة، وجاء الانذار كردة فعل على إثر الشكوى التي تلقاها ضابط المكتب العربي، وكان في الوقت نفسه يمثل أمرا من قبل الضابط لقايد وطية جيجل بأخذ الحيطة والحذر من الجاني، وكذا يحثه على ضرورة توجيه انذار لابن عم الضحية بأنه لو فعل شيئًا لها ستكون عاقبته وخيمة، حيث أكد له على كبر العقوبة في حالة ما إذا أقدم على تنفيذ تهديده[27].

لم تسلم ممتلكات المرأة بريف جيجل كما لم يسلم جسدها ونفسيتها من العنف الممارس ضدها، وربما قد تعرضت للعنف بشقيه المعنوي والمادي بسبب محاولتها لحماية ممتلكاتها، فهذه رسالة مؤرخة في 12 جويلية 1873م موجهة إلى قايد بني عمران، تخبرنا بأن أشخاص مجهولين أتوا إلى القرية وقاموا بسرقة محاصيل

البطاطا من البساتين هناك، ولما تعرضت لهم صاحبة إحدى البساتين لتمنعهم من سرقتها هددوها بالضرب حاملين قضيبا بأيديهم.

تتمثل الرسالة السالفة الذكر في أمر من طرف ضابط المكتب إلى قايد العرش يحثه فيها على ضرورة بدل قصار جهده من أجل الحفاظ على أمن العرش، كما حملت في شطرها التدابير المتخذة من أجل الحفاظ على الاستقرار، وكشفت عن الخطوات التي يجب أن يتبعها الضابط في سبيل تحقيق ذلك، إذ لم يكتف الضابط بالتحذير فقط بل شرحت له الاستراتيجية المتبعة في محاربة مثل هذه الممارسات، فحثه في البداية على ضرورة إخبار أهالي العرش بأن الضمانة تقع عليهم جميعا في حالة أعيد مثل هذا التصرف، وهددهم بالسجن كرهائن في حالة ما إذا ألحق بالضحية مكروه ما، ثم أمره بعد ذلك بجعل حراس في عدة دواوير من أجل منع تسرب اللصوص إلى القرية[28].

2.4. سلب الأملاك وغصب الميراث

من مظاهر العنف الرمزي الممارس ضد المرأة في جيجل، هي تلك الممارسات المتعلقة بسلبها أملاكها. نجد هذه الصورة واضحة في الرسالة الموجهة إلى قايد بني يدر من طرف ضابط المكتب يحثه فيها على ضرورة رفع أقوال أحد الأشخاص المتهم بالاستيلاء على أملاك فاطمة بنت سي محمد بن شتوان ببني يدر، وذلك منذ ثلاث سنوات متواصلة، حيث عينته وكيلا على أملاكها فلم يرسل لها شيئا من مواردها طيلة تلك المدة. تبين لغة الرسالة الحزم في أمر القايد على ارسال الرجل برفقته تقرير مفصل حول القضية، وأن ذلك جاء بأمر من الجنرال مباشرة[29]. ونجد تقديم المرأة شكوى حول سلبها لأرضها يتكرر مرة أخرى مع الزهرة بنت صالح في مراسلة مؤرخة 14 أوث 1873[30]، التي لم تطلعنا على الكثير من التفاصيل سوى أنها تؤكد مدى التسلط الذكوري الذي عانت منه المرأة الريفية بجيجل في هذه الفترة.

تتكرر مسألة الاستيلاء على ممتلكات المرأة بجيجل فهي الأكثر ورودا بين المواضيع الأخرى المتعلقة بالمرأة[31]، حيث تناولتها العديد من الرسائل الموجهة من طرف ضابط المكتب العربي إلى القيّاد أحيانا وإلى القضاة أحيانا أخرى، ورغم أن الأمر يبدو عاديا في مجتمع ريفي تسوده نزعة الاحتكام إلى القوامة الذكورية، إلا أن الشيء غير العادي أن تجد مثل هذه الممارسات صادرة من طرف أحد أفراد الفئة الممثلة للسلطة الرسمية بجيجل، والتي من المفروض أن تكون هي الحامية للحقوق والساهرة على حفظ الممتلكات، نجد هذه الصورة اللامنطقية ماثلة في رسالة بعث بها ضابط المكتب العربي إلى قايد العوانة يطلب منه توضيح في شأن قضية سعدة بنت سعيد من فرقة بني خزر التي اشتكت على شيخ الفرقة المذكورة بأنه أخذ لها بغلها[32].

لم تسلم أدنى أملاك المرأة من السلب، وربما ذلك راجع إلى النزعة الذكورية المتغلبة على المجتمع الريفي بجيجل. فهذه رسالة موجهة إلى قايد الوطية من طرف القبطان مسؤول المكتب العربي بجيجل، يطلب فيها منه أن يأمر المسمى علي بن الشيخ من بني حبيبي برد بقرة عايشة بنت بلقاسم التي كانت ولدت عند علي بن الشيخ المذكور، وإن امتنع عن إرجاع البقرة يرسله القايد إلى الضابط ليجعله في السجن[33]، وفي فترة

زمنية غير بعيدة عن تاريخ المراسلة السابقة وفي السياق ذاته تقريبا، نجد امرأة أخرى تعرضت إلى بيع عنزاتها الأربع من طرف شيخ الدوار، حيث إن المرأة المعنية المدعوة الصافية بنت الصديق تقدمت بشكوى إلى القبطان، هذا الأخير الذي وجه بدوره رسالة إلى قايد العوانة يوبخه فيها جراء هذا الفعل، ويأمره بعدم بيع أملاك الناس الفقراء، وأنه لا يحق لأي شيخ أن يفعل ذلك مجددا؛ إذ أكد له على ضرورة احترام التعليمات الواردة من قبل ضابط المكتب العربي في هذا الصدد والتي تمنع بيع أملاك الفقراء لأي سبب كان[34].

غير بعيد عن تلك الصورة النمطية التي تتسم بها المجتمعات الريفية فيما يخص التمايز الحاصل بين الذكر والأنثى تبين لنا الرسالة الموجهة إلى القاضي سي عيسى من طرف ضابط المكتب أنه حدث تلاعب في تقسيم ميراث الجد، حيث أمر الضابط بضرورة رجوع القاضي إلى المسألة والنظر فيها مرة ثانية؛ إذ تم تقسيم ميراث الجد من طرف رجل يدعى سي أحمد بن سي إبراهيم ولم ينظر في الهبة الممنوحة "**للسعيد بن أحمد**" وهو ولد "**عالية بنت بلقاسم**"، وقدرت هذه الهبة حسب الرسالة بالسدس. وأمر في نهاية الرسالة القاضي بإعداد تقرير حول القضية[35].

لم يكن أكل الميراث واغتصاب املاك اليتامى هو كل ما يلحق بهم من ضرر بل تعدى الاضرار باليتامى من النساء إلى حد لجوئهم إلى الهرب، فهذه رسالة موجهة إلى القاضي سي عيسى من طرف ضابط المكتب العربي يأمره بالبحث عن صبية تسمى ياقوتة بنت بوربيع وأخيها كانا هربا من عمهما سعيد بن مسعود الذي قام بكفالتهما لكنه أضر بهما إلى أن هربت الفتاة إلى عرش بني مسلم في الميلية، وأمره أن يعين لها رجل يبحث عنها وينفق عليهما هي وأخيها من مال أبيها الذي تركه لهما[36].

3.4.التزويج القسري

يعد الزواج سنة نبوية حنيفة، لكن من الغريب أن تزوج المرأة عنوة من شخص معين، فما بالك إن كان من قام بتزويجها هو قاضي المحكمة. وجه اليوطنة المكلف بتسيير المكتب العربي بجيجل أمرا إلى قاضي الشحنة بتاريخ 11 مارس 1873 يستفسره فيه حول صحة الشكوى التي تقدمت بها السيدة مسعودة بنت محمد التي مفادها أن القاضي المزبور قام بتزويج ابنتها من غير رضاها مع شخص يدعى بابن حامد[37].

بعد المراسلة السابقة يتبادر إلى دهن القارئ أن الزواج القسري الذي مس بعض النسوة من سكان جيجل من طرف القاضي أو شيخ الفرقة كان لغياب الولي الشرعي لهن، بينما نجد رسالة غريبة تفند هذا التصور، ففي 20 نوفمبر 1872 تقدم المدعو عبد الله بن ابراهم بشكوى إلى ضابط المكتب جرّاء تزويج أخته السعدة برجل أخر يدعى صالح بن موسى من دوار حيان، ولقد أرسل ضابط المكتب أمرا إلى قاضي الشحنة يأمره فيها بإعداد تقرير تفصيلي حول هذه القضية[38].

4.4.تغيب الزوج عن زوجته

إن غياب الزوج عن أهل بيته قضاءً لبعض الحوائج والأشغال من الواجبات التي تقع على عاتق رب الأسرة، لكن إذا تعدى هذا الغياب حدود المنطق استحال إلى ضرر يمكن تصنيفه حسب التعاريف السابقة إلى

عنف رمزي. تطلعنا الرسائل الواردة في شؤون الأسرة الجيجلية عن تفاصيل مثيرة حول الحياة الزوجية والثقافة الزوجية بالمجتمع الجيجلي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فنجد إحدى النساء من فرقة الطباعنة اسمها أم السعد بنت محمد تقدمت بشكوى لضابط المكتب العربي بسبب غياب زوجها عنها منذ ستة سنوات، وهو الأمر الذي أضر بها حيث لم يترك لها ما تنفقه على نفسها، ولم تجد من يعولها. الرسالة وجهت كأمر بإذن القبطان ريفوا إلى قاضي سلمة يأمره فيها بضرورة النظر في هذه القضية وفصلها وفق الشريعة الإسلامية[39].

كما حملت بعض الرسائل الأخرى قضايا طريفة في شأن غياب الزوج عن زوجته وما يترتب عن ذلك من أذى وأضرار يلحقان بالزوجة والأبناء في الغالب. فهذه رسالة أخرى موجهة لقايد العوانة من طرف القبطان ديدي بتاريخ 1 جوان 1873 يأمره فيها أن يطلب من أولاد رجل مسمى محمد بن مرزوق الخزري الطعن في حكم القاضي الذي أقدم على تطليق أمهم من أبيهم المسجون وبدون حضور الأب. وذلك بتقديمهم للطعن لذي رئيس محكمة سكيكدة[40].

5. العنف الممارس من طرف المرأة الجيجلية وطريقة التعامل مع قضاياها

1.5. جرائم وجنح المرأة الجيجلية

1.1.5. القتل

لم تكن المرأة الجيجلية الضحية دوما، بل كانت في الكثير من الرسائل المدانة الأولى في قضايا إجرامية متفاوتة الخطورة. من الرسائل الغريبة التي تصف حادثة محاولة اغتيال من طرف إحدى الزوجات لزوجها باستخدام مسدس، حيث حملت الرسالة في ثناياها شكوى الزوج الذي يبدو أنه نجى من الموت المحقق، يدعي فيها أن زوجته من قامت بهذا الفعل الشنيع كما أن هناك شهود رأوها هاربة بعد الحادثة والمسدس بيدها، إلا أن ضابط المكتب العربي لم يقتنع بهذه الرواية وأمر قايد بني عمران الجبالة باستدعاء جميع الشهود من أجل التحقيق معهم في هذه القضية[41].

في رسالة أخرى واردة من المحكمة العسكرية بعنابة على قاضي القسم الرابع والعشرين المدعو سي عبد الله مرورا بضابط المكتب العربي بجيجل القبطان لنوبد يعلم فيها القاضي المذكور بالأحكام الثقيلة التي صدرت في حق المتهمين من فرق أولاد الأحسن من عرش بني خطاب. فمنهم رجلان حكم عليهما بالإعدام، وآخران بالمؤبد، ليردف باسمي آخر المحكوم عليهما وهما فاطمة بنت سعيد وعلي بن سعيد؛ إذ حكم عليهما بعشرين سنة سجنا. وذلك بسبب مشاركتهم في جريمة قتل أحد الرجال من الفرقة نفسها. ورغم أن الرسالة لم تحمل الكثير من التفاصيل عن هذه الجريمة إلا أنها توحي بشناعة الجريمة من خلال لهجة المرسل وتركيزه على ضرورة إعلام أهل المحكوم عليهم، كما تحث القاضي على ضرورة تقدير الدية وجبر خاطر أهل الضحية من أهل الجناة [42].

2.1.5.السرقة

لم تقتصر المخالفات المرتكبة من طرف المرأة بجيجل على القتل فحسب، بل ارتكبت جنحًا أخرى كالسرقة وإتلاف أملاك الغير. فقد شاركت في بعض تلك الجنح، أو ربما قامت بها بصفة فردية. أو في أحسن الظروف اتهمت بالقيام بها، ورغم قلة الرسائل المتعلقة بارتكاب المرأة لهذه الجنحة ارتأيت الحديث عنها في المثال الذي تحمله الرسالة الموجهة إلى القايد مسعود بن الطاهر، هذا الأخير الذي أمر بإرسال مجموعة من المتهمين بالسرقة إلى مكتب الضابط، وكان من بين أولئك المتهمين امرأة تدعى زينب بنت محمد. تم استدعاؤها رفقة زوجها المتهم هو الآخر بالسرقة[43].

3.1.5.اتلاف املا ك الغير

من بين الممارسات العنيفة التي ارتكبتها المرأة بجيجل هي تلك المتعلقة بإتلاف أملاك الغير؛ إذ نجد أن القبطان ريفوا يرسل رسالة صارمة اللهجة إلى شيخ دوار أم ثلاثين يأمره فيها بضرورة إرسال مجموعة من النساء من أولاد بوروح، اللواتي قمن بحفر الحدائق وأتلفتها وهدّمن منازل بدوار المرابط موسى. ويرسل معهنّ الوقاف مسعود بوعميرة[44]. ويبدو أن ذلك حصل في إطار شجار عنيف بين أهالي الدوارين، استدعى تدخل القبطان شخصيا، ليضع حد لذلك الشجار ويحاسب من تسبب في الضرر.

أدينت المرأة الجيجلية في قضايا مماثلة لمشاركتها في إتلاف الغابات وإشعال النار وقت ثورة المقراني، فهذه رسالة واردة على قايد بني عافر تأمره بضرورة جرد ممتلكات جملة من الأشخاص من بينهم امرأة ذكرت باسمها، وذلك من أجل تحديد غرامة الحرب أو كما تسميها المراسلات الفرنسية حينها بخطية الحرب، وذلك بعد تحديد الرسالة السالفة الذكر للمكان التي أشعلت فيه المرأة المعنية النار وكان بالضبط في المرسى[45]، والحق أن مسألة إشعال النار في الغابات من طرف الأهالي تتكرر في العديد من المراسلات وهي مسألة ليست متعلقة بالحرب فقط، بل تجدها في وقت السلم كما في وقت الحرب، وهي كما قال فيرو عادة بربرية تقليدية يقدم على فعلها القبائل من أجل تجديد المراعي ولتحسين الأراضي الفلاحية[46].

في رسالة أخرى موجهة إلى قايد العوانة أوردت أسماء أشخاص تستفسر عن مكان تواجدهم وقت الثورة، من بينهم امرأة من فرقة أولاد بوبكر، وذلك حتى يتسنى لضابط المكتب العربي تقدير الخطية المقدرة عليها[47]، ورغم أن هذه الرسالة لم تحدد بالضبط السبب الذي جعل الضابط يستفسر عن مكان تواجد المرأة، إلا أننا نلتمس في رسائل أخرى بالأسلوب نفسه وتحمل الطلب نفسه تبحث عن تقدير الخسائر من حرق ونحوه، والتي تسبب فيها هؤلاء الأشخاص المبحوث عن مكان تواجدهم. وذلك من أجل فرض غرامة عليهم.

4.1.5. قضايا البغي والفساد الأخلاقي

يصعب القول إن البغي وامتهان ممارسة الرذيلة من التصرفات العنيفة تجاه المجتمع حسب التعريفات السابقة، لكن هناك من صنفه في دائرة الأذى الملحق بالمجتمع، ومما لا شك فيه أن هذا التصرف يعد جريمة وانتهاكا لحرمة المجتمع الإسلامي. يعتبر هذا السلوك من القضايا الاجتماعية الشائكة التي عالجتها مراسلات

السجل. حيث وردت عدة مراسلات من جهات مختلفة تتحدث عن البغي والفساد الأخلاقي الذي حدث في بعض أعراش جيجل. فهذا القبطان ريفوا يوجه أمرا إلى قايد بني عافر يطلب منه فيه أن يخبره بكل التفاصيل بقضية وفاة إحدى المولودات الحديثة الولادة من فرقة زواغة، إذ ورد إليه من قبل شيخ الفرقة صالح بن عمر أن صبية ولدت ابنة غير شرعية، لكن تلك الابنة لم تلبث أن ماتت [48]. يوجه القبطان المسؤول عن المكتب رسالة بتاريخ 19 أفريل 1871 إلى قايد بني عافر أمرا مفاده وجوب وضع المسماة العانس بنت السعدي تحت مراقبة أحد أفراد عائلتها، حيث حكم على زوجها بالسجن وظلت مهملة تمارس الرذيلة مع سكان العرش. وأكد له على ضرورة الاهتمام بها من طرف أحد أفراد عائلتها حتى لا تعود لتلك الممارسات التي عبر عنها بـ "**تفعل الفساد**"، وجعل ذلك من مهمة القايد وتحت مسؤوليته[49].

كما تخبرنا بعض المراسلات المدونة في السجل بقضايا أخرى متعلقة بالشرف، وهي الهروب مع العشيق أو الاختطاف، ورغم زعم شارل فيرو أن هذه المسألة أمست مألوفة عند الكثير من القبائل في الجزائر، وهي مسألة غير مقلقة بالمرة ويكفي دفع المال من طرف الجاني حتى تحل القضية[50]، نجد المراسلة التي وجهت لقايد بني عمران من طرف ضابط المكتب تؤكد عكس ذلك؛ إذ ألزم القايد المذكور بضرورة الاسراع بكتابة تقرير مفصل حول الشكوى التي تقدم بها المسمى "**الهاين بن علي**"، هذا الأخير الذي ادعى على شخص آخر اسمه بن "**بوعارط**" بأنه قام بخطف أخته وهرب بها إلى دوار أم ثلاثين من دون عقد شرعي، كما أنه سرق له خمسين دورية، وأمر القبطان في الرسالة ذاتها القايد بإرسال أخت المشتكي والرجل الذي هرب بها المشتكي إلى المكتب، إن تعين صحة ما جاء في الشكوى[51]. تتكرر مسألة الاختطاف مرة أخرى، لكن هذه المرة كانت الرسالة أمرا تلقاه قايد بني عمران من طرف ضابط المكتب يحثه فيها على رد الابنة المخطوفة إلى أبيها المسمى صالح بن علي القاطن بوادي جنجن. إذ هرب بفاطمة (ابنة الرجل) رجل من أولاد موسى من حكم قايد بني عمران وهو أحمد بن عثمان[52].

2.5. العقوبات المترتبة على جرائم المرأة

لم تستثنَ المرأة من العقوبات المسلطة على بقية أفراد الأعراش والقبائل جرّاء التصرفات المخالفة للقانون المعمول به لذي المستعمر، وحتى في الحرب وجدت المرأة نفسها محل اتهام وتحقيق. فهده رسالة موجهة من القبطان إلى قايد العوانة بتاريخ 27 جانفي 1873 يأمره فيها بالتحقيق مع مجموعة من الأشخاص من أولاد بوبكر وأولاد طبعان، ومن بين أولئك الأشخاص امرأة أراد معرفة مكان تواجدها أثناء الهجوم الذي حصل في جيجل فأطلق عليه اسم النفاق، وذلك اشارة إلى ثورة المقراني، وأمره بالرد على هذه الرسالة وما احتوته من تفاصيل وأسماء للأشخاص المتهمين[53].

طالت المرأة أصابع الاتهام في بعض الجرائم المرتكبة في أعراش جيجل، شأنها شأن الرجال، ولم تشفع لها أنوثتها ولا حتى صغر سنها في ذلك، وربما كانت المتهم الأول في تلك الجرائم وهذا ما نجده واضحا في الرسالة التي وجهها ضابط المكتب العربي إلى قايد الوطية يطلب منه إرسال ثلاث بنات ذكرتهم الرسالة

بأسمائهن مقرونة بأسماء أباءهن، ذلك أن البنات الثلاث حملن طعام الفطور للحراس أو كما تسميهم الرسالة العساسة، وبعد ذلك وجد أحد الحراس مقتولا في مكان حراسته[54]

كذلك فرضت على المرأة الجيجلية عقوبات مثقلة جراء ارتكابها لبعض الجرائم، فهذا ما نجده واضحا في مراسلة موجهة إلى قاضي القسم الرابع والعشرين من طرف القبطان يعلمه فيها أن المحكمة العسكرية بعنابة حكمت على المدعوة فاطمة بنت سعيد بعشرين سنة سجنا في قضية قتل المسمى محمد بن مبارك من فرقة أولاد الأحسن عرش بني خطاب، كما حملت الرسالة أمرا بإرسال أقارب المحكوم عليهم وأقارب الضحية من أجل تقدير قيمة الدية ودفعها لأهل الضحية، وذلك وفق ما تنص عليه القوانين المعمول بها في المحكمة العسكرية[55].

3.5. بعض الطرق المتبعة في فصل الخلافات المتعلقة بالمرأة

الملاحظ على بعض الرسائل الواردة على القضاة من طرف ضباط المكتب العربي حملها أوامر بضرورة فصل الخصومات وفق الشريعة الإسلامية، وهذا يتكرر أكثر من مرة في مواضع مختلفة من السجل[56]، فعلى سبيل المثال نجد رسالة مؤرخة في8 فيفري 1868 موجهة إلى القاضي عيسى بن محمد قاضي القسم الخامس والعشرين يأمر فيها بضرورة النظر في قضية المسماة فطومة بنت أحمد ويفصلها وفق الشريعة الإسلامية، وبلهجة صارمة تدل على الاهتمام[57]. وتكرر ذلك في أكثر من مراسلة، فهذه رسالة أخرى موجهة من طرف القبطان المسؤول عن المكتب إلى قاضي الشحنة بتاريخ 25 أفريل 1873 يامره فيها بفصل خصومة إبراهيم بن عبد الله اليدري في شأن أخته على طريق الشريعة الإسلامية[58].

بينما تم رسم الخطوط العريضة للقوانين التي يجب اتباعها من طرف القضاة في فصل القضايا المتعلقة بالمرأة في رسالة أخرى؛ إذ وردت على شكل تعميم موجه إلى كافة القضاة بتاريخ 14 ديسمبر 1868، وأهم ما جاء فيه من المواد هي:

- **الفصل الأول:** يجب على المرأة المتزوجة اتباع أحوال زوجها أينما كان.
- **الفصل الثاني:** إن كان هناك نزاع بين شخصين يجب أن تكون المرافعة في محكمة المدعي عليه.
- إن تزوجت امرأة من القبايل الذي حكم عرشهم في يد الجماعة من رجل عربي من حكم القضاة، فالنظر في أمرها يكون للشريعة الإسلامية لا لشريعة الجماعة. وإن تزوجت امرأة عربية مع رجل من القبايل فالنظر في شؤونها يكون على عادات الجماعة، وإن حدث بين أهل المرأة وأهل الزوج نزاع في شأن الصداق فالأمر يرجع إلى حكم الجماعة[59].

يبدو أن ضباط المكتب العربي بجيجل أولو عناية فائقة لحل الخلافات الزوجية، كما كانوا صارمين في معالجتها. وكثيرا ما كانوا يوجهون توبيخات بالغة اللهجة إلى القضاة والقيّاد المسؤولين عن حل النزاعات الحاصلة بين الأزواج، فهذا أحد الضباط القائمين على شؤون المكتب يوجه رسالة تأنيب حادة اللهجة إلى قايد بني عمران في 21 ديسمبر1872 يؤنبه فيها على عدم إرسال أحد الأهالي القاطنين بدوار أم ثلاثين مع

زوجته إلى القاضي. كان الضابط قد أكد للقايد على ضرورة إرسال الرجل مع زوجته من أجل حل النزاع الحاصل بينهما غير أن الرجل لم يأت مع زوجته وهذا ما أثار حفيظة الضابط فحمله على كتابة رسالة أخرى يؤكد على ضرورة ارسال الرجل مع زوجته فورا بدون تراخٍ وإن امتنع عن ذلك يرسل إلى المكتب من أجل معاقبته [60].

عموما تميز حكم الفض في الخلافات الزوجية بالجدية والصرامة، وهذه الصورة تتكرر في جل المراسلات، ومثال ذلك المراسلة الموجهة إلى قاضي جيجل في 18 ديسمبر 1872 من طرف اليوطنة المكلف بإدارة المكتب العربي، حيثّ أمر هذا الأخير القاضي بالنظر في قضية ضرب المسمى صالح بن عبد الله العمراني لزوجته وإصدار الحكم في حقه وتبليغه كيف كان الحكم. وفي الوقت نفسه يعلمه أنه سرح المتهم من السجن من اجل المحاكمة، والمثير حقا في القضية أن الضابط وجه رسالة مماثلة إلى قايد بني عمران في اليوم نفسه يعلمه فيها بأنه سرح الرجل من السجن ووجهه إلى القاضي مع زوجته من أجل الفصل في قضيتهما[61].

كان ضابط المكتب العربي بجيجل يتدخل شخصيا في بعض الأحيان من أجل حل النزاع القائم بين الأزواج، فهذه رسالة مؤرخة في 7 فيفري 1868 وجهها الضابط إلى القايد صالح، أمره فيها بلهجة صارمة أن يرد زوجة أحد أهالي بني معمر المسمى محمد بن عمر إلى زوجها. وأوصى القائد بإرسالهما معا إلى القاضي في حالة ما إذا ادعت أنه ظلمها أو شيء من شبه هذا القبيل[62].

يتضح لنا من المراسلات السابقة أن تدخل ضباط المكتب من أجل حل الخلافات الزوجية عند الأهالي كان يدخل في إطار العمل اليومي والوظيفي لهم، وما يشد الانتباه في المراسلات التي وثقت هذه التدخلات أن الضابط كان بأمر القاضي بالتدخل أولا، وضرورة حل النزاع في لهجة متفاوتة الصرامة من رسالة إلى أخرى، ولم تشفع الوظائف التي كان يشغلها بعض الخصوم لأصحابها، ولا حتى قربهم من دوائر السلطة الرسمية، في مثل هذه القضايا. فنجد مثلا الضابط يوجه رسالة إلى القاضي سي عبد الله بن جامع بتاريخ 24 فيفري سنة 1868 يأمره فيها بضرورة النظر في قضية أخت المهدي بن مقران مع زوجها، وهو يشتغل دايرة في البيرو– أي زوجها–[63]، وربما كانت نسبة الأخت إلى أخيها في هذه المراسلة دليل كاف على عدم التمييز بين الخصوم، في حين نجد أن المرأة في معظم المراسلات المتعلقة بالخلافات الزوجية كانت تنسب إلى زوجها أو إلى أبيها.

خاتمة

حفظت لنا سجلات مراسلات ضباط المكتب العربي بجيجل الكثير من التفاصيل حول تاريخ المرأة، ونظرة المجتمع وتعامله معها وفاعليتها فيه، فبينما كانت المرأة بمنطقة جيجل عرضة للعنف الاجتماعي بشقيه المادي والمعنوي الذي طالها من مختلف الفئات المشكلة لذلك المجتمع، نجدها هي الأخرى قد مارست أفعالا لا تقل عنفا عن تلك التي تعرضت لها. وإن كان تفسير التصرفات الواردة في حق المرأة بتغلب النزعة الذكورية

في مجتمع ريفي تمثل فيه المرأة الحلقة الأضعف، فإن تورطها في قضايا العنف له تفسير آخر، ورغم شح الرسائل وسكوتها عن تقديم مبررات في هذا الجانب، يمكن الجزم أن جنايات المرأة الريفية بجيجل كانت لها مسببات اجتماعية ذات بعد اقتصادي، وأخرى سياسية–إدارية.

تعد التركيبة الجغرافية لمنطقة جيجل عاملا مهما في تحديد سلوكيات أفراد المجتمع بها، فأغلب أعراشها تسكن الجبال والمناطق الغابية، التي لا شك أن الحياة فيها تتطلب الاعتماد على النفس الممزوج بشيء من الخشونة والقسوة، وهذا ما نلاحظه فعلا في سلوكيات المرأة بجيجل. ونظرا لقلة الأراضي الفلاحية بالمنطقة، والتي تعد مورد الغداء بالنسبة للمجتمعات الريفية يكون الاحتياج في أغلب الأحيان سببًا لبعض الممارسات العنيفة كالسرقة، كما قد ينتج عن تضارب المصالح المرتبطة بالأنشطة اليومية لأفراد المجتمع الريفي صدام يؤدي هو الآخر إلى ارتكاب بعض الجنح كالضرب والقتل، أو في أحسن الأحوال إتلاف الأملاك. بقي في الأخير أن نشير إلى انعكاس السياسة الفرنسية على سلوكيات المرأة بجيجل، حيث منحتها حق الشكوى والاحتماء بقوة السلطة الرسمية، مساهمة بذلك في رفع الغبن عن المرأة الريفية، ليس حبا فيها وإنما من أجل احكام قبضتها الاستعمارية كما سبق وأشرت.

الهوامش:

1 عامر، نورة، (2005–2006)، **التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي من خلال الكتابات الجدارية**، قسم علم النفس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر. ص؛ 66.

2 حريز، عبد الناصر، (1996)، **الإرهاب السياسي دراسة تحليلية**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص؛ 44.

3 عدلي العبد عبيد، عاطف، (2008)، **مدخل إلى الاتصال والرأي العام**، القاهرة، الفكر العربي، ص؛ 262.

4 1864 كانت دائرة جيجل مقسمة إلى عشر قيادات حينها وهي كالآتي: وادي جنجن، وادي النيل، بني يدر، بني عافر وأولاد عسكر، بني سيار، بني عمران الجبالة وبني خطاب، دار الباطح، بني فغال، تبابورت، العوانة. وسعيد بن منيع كان على رأس قيادة بني عافر وأولاد عسكر سنة 1864، ورد هذا التقسيم في القرار الصادر سنة 1864، أنظر الوثيقة التالية:

- FR ANOM GGA 1KK 430. Tableaux de l'organisation administrative et judiciaire 1864, pp: 45, 46.

5 **أولاد محمد:** وشيخهم يسمى أحمد بن سليمان، هي فرقة من فرق الوادية من قيادة بني عافر وأولاد عسكر حسب تقسيم 1864. أنظر:

- Ibid, 1864-GGA 1KK 430, pp: 45,46.

6 FR ANOM GGA 33 KK/39. Cercle de Djidjelli, Correspondence arabe 1868/1873, Correspondence le :06/03/1868.

7 GGA 33 KK/39, op, cit, Corres. le: 28/02/1868.

8 شهرزاد، واضح، كوسة، نور الدين، (2020)، "**مظاهر الهيمنة الذكورية على المرأة في المجتمع الجزائري الحديث في ضوء الكتابات الكولونيالة–بداية الاحتلال**"، عصور الجديدة، م.10، ع.1، ص؛ 376.

9 من القيادات المستحدثة بعد تقسيم سنة 1864.

10 GGA 33 KK/39, op, cit, Corres. le: 15/09/1868.

11 Ibid. Corres. le: 21/09/1870.

12 Ibid. Corres. le: 21/09/1870.

13 حمداوي، محمد، (2000)، "**وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي**"، إنسانيات، ع.10، ص؛ 6.

14 Ibid, Corres. le: 18/12/1872.
15 Ibid, Corres. le: 21/12/1872.
16 Ibid. Corres. le: 05/10/1870.
17 Ibid. Corres. le: 05/11/1870.
18 Ibid. Corres. le: 07/11/1870.
19 Ibid, Corres. le: 26/01/1871.
20 Ibid. Corres. le: 02 /01/1871.

21 يرجع سبب هذا الانقطاع في الغالب إلى الثورة الشعبية التي عرفتها منطقة جيجل، وهي مجموعة من الانتفاضات قامت بها قبائل مختلفة بجيجل ودامت سنة كاملة، أطلق عليها بعض المؤرخين اسم (ثورة اليأس) كما عرفت عند البعض بثورة أولاد عيدون، لمزيد من التفاصيل حول هذه الثورة وحيثياتها أنظر: قيطوني، حسني، (2016)، **بلاد قبائل الحضرة عبر التاريخ موطن كتامة والحرب الاستعمارية**، تر. بوكيحل، عز الدين، الجزائر، دار القصبة، ص-ص؛ 211-227.

22 GGA 33 KK/39, op, cit, Corres. à: 05/02/1872.
23 Ibid, Corres. le: 29/05/1872.
24 Ibid, Corres. le: 16/01/1873.

25 **الديس:** نبات وهو نوع من النجيليات Stipa Tenacissam كان يستخدمه سكان جيجل وما جاورهم من القبائل في تغطية سقف المنازل. أنظر: فيرو، شارل، (2013)، **تاريخ جيجلي**، تر. سرحان، عبد الحميد، الجزائر، دار الورسم، ص؛ 37.

26 GGA 33 KK/39, op, cit, Corres. le: 07/07/1873.
27 Ibid, Corres. le: 05/07/1873.
28 Ibid, Corres. le: 12/07/1873.
29 Ibid, Corres. le: 07/04/1868.
30 Ibid, Corres. le: 14/08/1873.

31 أنظر: الشكل 2، الدائرة النسبية المرفقة التي نوضح نسب المواضيع المتعلقة بالمرأة الواردة في مراسلات ضباط المكتب العربي بجيجل: الرسائل بسجل GGA 33 KK/39 خلال الفترة محل الدراسة.

32 GGA 33 KK/39, op, cit, Corres. le: 20/04/1872.
33 Ibid, Corres. le: 17/06/1872.
34 Ibid, Corres. le: 29/05/1872.
35 Ibid, Corres. le: 18/02/1868.
36 Ibid, Corres. le: 30/07/1870.
37 Ibid, Corres. le: 11/03/1873.
38 Ibid, Corres. le: 20/11/1872.
39 Ibid, Corres. le: 27/06/1873.
40 Ibid, Corres. le: 01/06/1873.
41 Ibid, Corres. le: 11/04/1871.
42 Ibid, Corres. le: 08/09/1868.
43 Ibid, Corres. le: 09/03/1868.
44 Ibid, Corres. le: 31/03/1873.
45 Ibid, Corres. le: 17/01/1871.

46 فيرو، شارل، المصدر السابق، ص؛61.

47 GGA 33 KK/39, op, cit, Corres. le: 27/01/1873.
48 Ibid, Corres. le: 05/04/1873.
49 Ibid, Corres. le: 19/04/1871.

50 فيرو، شارل، المصدر السابق، ص؛41.

51 GGA 33 KK/39, op, cit, Corres. le: 31/03/1873.
52 Ibid, Corres. le: 14/10/1872.
53 Ibid, Corres. le: 16/01/1871.
54 Ibid, Corres. le: 09/08/1870

55 Ibid, Corres. le: 08/09/1868.

56 هذا الإصرار يدرج تحت السياسة الاستعمارية المتبعة في منطقة القبائل وما جاورها خلال هذه الفترة، وهذا ما ذهب إليه المؤرخ الفرنسي شارل روبير آجريون الذي نقل ما قاله الجنرال وولف مادحا لهذه السياسة، هي: "**عمل عبقري من جانبنا، لأنها قضت على كراهية المهزومين بإشباع احتياجاته وروحه**"، ثم أضاف: "**لم تضمن بأي حال من الأحوال إخلاصه**". أنظر:

- Charles-Robert Ageron, (2005), De l'Algérie «française» à l'Algérie algérienne, France, Paris. Editions bouchene, p: 89.

57 GGA 33 KK/39, op, cit, Corres le: 08/02/1868.
58 Ibid, Corres. le: 25/04/1873.
59 Ibid, Corres. le: 14/12/1868.
60 Ibid, Corres. le: 21/12/1872.
61 Ibid, Corres. le: 18/12/1872.
62 Ibid, Corres. le: 07/02/1868.
63 Ibid, Corres. le: 24/02/1868.